

النظرية السياسية المعاصرة: الانبعاث، التمايز، وتحديات القضايا الجديدة The Contemporary Political Theory: Revival, Differentiation, and the Challenges of New Issues

شريف صورية. أستاذ محاضر أ
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 - الجزائر
s.charif@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2026/06/10	تاريخ القبول: 2025/12/15	تاريخ الارسال: 2025/10/18
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص :

يعالج هذا المقال جدلية وجود النظرية السياسية المعاصرة في ظل الادعاءات المتكررة بـ "موتها". تُعرّف النظرية السياسية تقليدياً بتركيزها على القضايا المعيارية، لكنها شهدت في العقود الأخيرة انبعاثاً نوعياً. يبرز المقال أولاً العلاقة الوثيقة بين النظرية السياسية والفلسفة الأخلاقية في السياق الأنجلوسكسوني، حيث رسخ جون راولز هذا التوجه بجعله العدالة مبدأً مؤسساً للنظام الليبرالي. كما تحدد ثلاث اتجاهات رئيسية: الليبرالية السياسية، والليبرترية، والماركسية التحليلية. ثانياً، يناقش المقال حجة "موت النظرية السياسية" التي رفعها بيتر لاسلت وليو شتراوس نتيجة صعود الوضعية المنطقية والسلوكية والتاريخية. وتُقابل هذه الدعوات برد أيزيا برلين الذي رأى في تعددية القيم مصدراً لتجدد النظرية. ثالثاً، يؤكد المقال أن انبعاث النظرية السياسية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كان نتيجة للضغط على السلوكية، وتأثير فلسفة توماس كوهن على مفهوم العلم الموضوعي، والتحول الاجتماعي الكبير، وبروز نظريات معيارية جديدة كأعمال راولز ونوزيك. هذا الانبعاث حوّل النظرية إلى فضاء تفاعلي بين المعياري والواقعي. أخيراً، تختلف النظرية السياسية المعاصرة عن التقليدية، حيث انتقلت من البحث عن النظام الفاضل (الكلاسيكية) إلى التركيز على التعددية والاختلاف، وتم تطبيقها على قضايا معاصرة كالعدالة المناخية بين الأجيال، وحقوق الأقليات الثقافية، والتدخل العسكري الإنساني.

الكلمات المفتاحية: النظرية السياسية المعاصرة، النظرية السياسية التقليدية، المعيارية، التعددية الثقافية، العدالة المناخية.

*المؤلف المرسل : شريف صورية

Abstract:

This article addresses the polemic surrounding the existence of contemporary political theory amidst recurring calls for its "death". Traditionally focused on normative issues, political theory has experienced a qualitative revival in recent decades. First, the paper highlights the close link between political theory and moral philosophy in the Anglo-Saxon context, established by John Rawls who made 'justice as fairness' a foundational principle for the liberal order. It identifies three main trends: Political Liberalism, Libertarianism, and Analytical Marxism.

Second, the article discusses the "death of political theory" argument put forth by Peter Laslett and Leo Strauss, attributed to the rise of logical positivism, behaviourism, and historicism. These claims are countered by Isaiah Berlin's argument that value pluralism is a source of theoretical renewal. Third, the paper asserts that the revival of political theory in the 1960s and 1970s resulted from dissatisfaction with behaviourism, the impact of Thomas Kuhn's philosophy on the concept of objective science, major social transformations, and the emergence of new normative theories like the works of Rawls and Nozick. This rebirth transformed the theory into an interactive space between the normative and the actual. Finally, contemporary political theory differs from the traditional approach, moving from the quest for the ideal system (classical) to focusing on pluralism and difference, and is applied to contemporary issues such as intergenerational climate justice, cultural minority rights, and humanitarian military intervention.

Keywords: Contemporary Political Theory, Traditional Political Theory, Normativity, Multiculturalism, Climate Justice.

مقدمة:

تعرف النظرية السياسية بأنها أحد الفروع الرئيسة للعلوم السياسية، وما يميزها عن الفروع الأخرى هو تركيزها على دراسة القضايا المعيارية المتعلقة بالحياة السياسية، وليس مجرد تفسير الظواهر أو وصفها، فهي تهتم بالحقوق والواجبات التي تلحق بالمواطنين وعمل الحكومة، مع التركيز على كيفية وجوب أن تعمل السياسة وليس فقط على كيفية عملها الفعلي في المجتمعات. وتتنوع أدوات النظرية السياسية بين تحليل النصوص ومراجعة الاختيارات العقلانية، لكنها تبقى في جوهرها إطاراً لفهم التوازن بين العدالة والسلطة والحقوق السياسية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية النظرية السياسية كحقل معرفي، فإنها ما تزال تواجه نقاشات مستمرة حول واقعها وأدوارها ومستقبلها، خاصة في ضوء الإدعاءات المتكررة بـ "موت النظرية السياسية". هذا ما يجعل من الضروري دراسة مدى وجود نظرية سياسية معاصرة، وفحص اختلافها عن النظرية التقليدية، وبيان إمكانياتها في تقديم رؤى نقدية ومعيارية لمعالجة القضايا السياسية المعاصرة.

ومن هذا المنطلق، يحتاج هذا البحث بأنه إذا نجحت النظرية السياسية المعاصرة في تطوير أطر معيارية وتحليلية تراعي التطورات الاجتماعية والسياسية الحديثة، فإنها تظل حقلاً معرفياً فعالاً قادراً على التمييز بين نفسه وبين النظرية التقليدية، وتقديم رؤى نقدية لتوجيه الحياة السياسية المعاصرة وضمان العدالة بين الأجيال.

وفي إطار هذه الفرضية، ومن تتبع النقاش الدائر في حقل النظرية السياسية، سنتناول حجج الاتجاهين الرئيسين في الموضوع، الاتجاه الذي يعتقد أنه لم يعد هناك وجود للنظرية السياسية في الوقت الراهن، والاتجاه الذي يجادل بأن النظرية انبثقت من جديد، وأنه لا يمكن الاستغناء عنها لفهم الظواهر السياسية المستجدة، محاولين في الأخير تتبع المساهمات النظرية التي توطر النقاش حول بعض المسائل والقضايا السياسية الأكثر حضوراً في الدراسات السياسية المعاصرة.

المحور الأول: جدلية النظرية السياسية والفلسفة الأخلاقية بين التحليل والمعيارية

تُعدّ النظرية السياسية أحد الفروع الرئيسة في حقل العلوم السياسية، إذ ارتبطت تاريخياً بتحليل النصوص الفلسفية الكبرى من جهة، وبالانشغال بالأسس المعيارية للقيم السياسية من جهة أخرى. وقد شهد هذا المجال في العقود الأخيرة تجددًا ملحوظًا بفعل

تأثيرات " الفلسفة القارية (Continental Philosophy)"¹ و"الفلسفة التحليلية (Analytic Philosophy)"²، إلى جانب انفتاحه على علوم الاقتصاد والتاريخ والاجتماع والقانون. كما ساهمت المقاربات النسوية والتقنيات الجديدة في توسيع أفق النقاش السياسي والأخلاقي المعاصر.³

يرى عدد من المؤرخين أن الفلسفة المعاصرة تنقسم إلى اتجاهين كبيرين: "الفلسفة القارية الأوروبية" التي تقودها الفينومينولوجيا الألمانية (Phenomenology)⁴، والفلسفة الأنجلوساكسونية التي تهيمن عليها الفلسفة التحليلية (Analytic Philosophy). في هذا السياق، يقدم الفيلسوف الأمريكي تشارلز لارمور Charles Larmore إسهامًا نوعيًا في تحديد طبيعة العلاقة بين "الفلسفة السياسية" و"فلسفة الأخلاق". ففي كتابه "الحداثة والأخلاق" The Morals of Modernity (1996)، يؤكد لارمور أن تعريف الفلسفة السياسية لا يمكن أن ينفصل عن تعريف الفلسفة ذاتها، إذ يرى أن الانشغال بالمشكلات الفلسفية أولى من تحديد موضوع الفلسفة أو منهجها كما هو سائد في الفلسفة التحليلية أو الفينومينولوجية.⁵

ويعترض لارمور على ما يسميه "التحديد القبلي للفلسفة"، داعيًا إلى منح الأولوية للمشكلات التي تمس المجال العمومي وتعبّر عن أخلاق الفكر المرتبط بالواقع التداولي للمجتمع.

ولا يفصل لارمور بين الفلسفة السياسية وفلسفة الأخلاق، إذ تنتهي الأولى إلى السياق الأنجلوساكسوني الذي نشأ مع أعمال هنري سيدجويك Henry Sidgwick في كتابه "مناهج الأخلاق" (Methods of Ethics; 1874)، وتطور مع جورج مور (G.E. Moore) في "مبادئ الأخلاق" (Principia Ethica, 1903)، وقد شكّل مور مع زميله برتراند راسل Bertrand Russell ولودفيغ فيتغنشتاين Ludwig Wittgenstein النواة المؤسسة للفلسفة التحليلية. وقد وضع مور الأسس الأولى لما يُعرف اليوم بـ "التحليل المفاهيمي للأخلاق" Conceptual Analysis of Ethics⁶ عبر تفكيك المفاهيم الأخلاقية الكبرى كالخير والواجب والسعادة، وهو ما جعل كل معالجة فلسفية لمسائل السياسة تمرّ حتمًا عبر بوابة الأخلاق.

في الفلسفة الأميركية المعاصرة، أصبحت الفلسفة السياسية جزءًا لا يتجزأ من الفلسفة الأخلاقية، إذ يرى معظم الفلاسفة أن المبادئ السياسية يجب أن تستند إلى مبادئ أخلاقية أساسية مثل العدالة Justice، والخير Good، وأن الدولة الليبرالية لا يمكن أن تقوم دون "تسوية أخلاقي منظم". وقد رسّخ الفيلسوف جون راولز John Rawls، هذا المنظور في

عمله المرجعي "نظرية في العدالة" (A Theory of Justice, 1971)، الذي أعاد من خلاله تعريف مفهوم العدالة باعتباره الإنصاف.

كما أثر في هذا النقاش روبرت نوزيك Robert Nozick في كتابه "الفوضى والدولة واليوتوبيا" (Anarchy, State, and Utopia, 1974)، إلى جانب إسهامات تيار الماركسية التحليلية (Analytical Marxism)⁷ الممثلة في أعمال جيرالد كوهين G.A. Cohen⁸ ويميز لارمور بين ثلاثة اتجاهات رئيسة في هذا السياق:

1. الاتجاه الليبرالي السياسي (Political Liberalism)، الذي أسسه راولز في كتابه "الليبرالية السياسية" (Political Liberalism, 1993)، ويقوم على فكرة إيجاد إجماع متداخل Overlapping Consensus بين المواطنين الأحرار والمتساوين في مجتمع تعددي. وتختلف "الليبرالية السياسية" عن "الليبرالية الشاملة" (Comprehensive Liberalism) التي يمثلها جوزيف راز Joseph Raz في كتابه "أخلاقية الحرية" (The Morality of Freedom, 1986)، إذ تقتصر الأولى على الإطار المؤسسي للعدالة دون تبني تصور شامل للحياة الأخلاقية.⁹

2. الاتجاه الليبرتاري (Libertarianism)، وهو امتداد للفكر الليبرالي الكلاسيكي (Classical Liberalism) المرتبط بـ جون لوك John Locke، وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill، وآدم سميث Adam Smith، وتوماس جيفرسون Thomas Jefferson. يقوم هذا الاتجاه على جعل الحرية الفردية Individual Freedom القيمة السياسية العليا، وتقييد سلطة الدولة بما يضمن الحد الأدنى من التدخل في حياة الأفراد.¹⁰

3. الاتجاه الماركسي التحليلي (Analytical Marxism)، وهو محاولة لإعادة بناء الفكر الماركسي باستخدام أدوات الفلسفة التحليلية ونماذج الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. ويتميز هذا الاتجاه عن الماركسية التقليدية التي جسدها جورج لوكاش Georg Lukács في كتابه "التاريخ والوعي الطبقي" (History and Class Consciousness, 1923)، إذ يركّز على وضوح الحجج وقابليتها للنقاش العقلاني بعيداً عن الالتزامات الإيديولوجية.

من هذا المنطلق، يطرح لارمور سؤالاً محورياً: كيف يمكن التمييز بين "الفلسفة السياسية" و"فلسفة الأخلاق"، ما دام كلاهما يهتم بالمبادئ التي تنظم العيش المشترك؟ فإذا كان العدل يعني إعطاء كل ذي حق حقه، فهل هذا مبدأ أخلاقي أم سياسي؟

لا يمكن، بحسب لارمور، الإجابة عن هذا السؤال دون الرجوع إلى السياق الفلسفي الأنجلوساكسوني الذي يرى أن "فلسفة الأخلاق" تبحث في مفاهيم الخير والعدل في معناهما

العام، بينما تهتم "الفلسفة السياسية" بالمبادئ الأخلاقية المرتبطة بتنظيم الحياة العامة، كـ "العدالة السياسية" و"الشرعية Legitimacy".

ويعبر جون راولز عن هذا الموقف حين يجعل العدالة مبدأً أخلاقياً يؤسس للنظام السياسي الليبرالي، في حين يرى برنارد وليامز, Bernard Williams أن الفلسفة السياسية فرع مستقل لا يُختزل في الأخلاق، بل ينشغل بما يسميه "الظرف الإنساني Human Condition"¹¹ الذي يعبر عن واقع الصراع والاختلاف والسلطة في المجتمع.

يمكن القول إن الفلسفة السياسية، في منظور لارمور، لا تُختزل في الأخلاق، ولا تنفصل عنها كلياً، بل تقوم على توازن دقيق بين "الواقع والمعيّار". فهي تدرس المبادئ التي تجعل الحياة المشتركة ممكنة، دون أن تفرض تصوراً أخلاقياً واحداً. وبذلك، يتأسس مشروع لارمور على محاولة تجاوز الانقسام بين الفلسفة المعيارية والفكر السياسي الواقعي.¹²

المحور الثاني: الجدل النظري حول "موت النظرية السياسية"

يُثار سؤال «هل ما زالت النظرية السياسية موجودة؟» في مناسبات فكرية عديدة على نحو متكرر، حتى ليبدو وكأنه يحمل في ذاته شكاً ضمنياً في وجود هذا الحقل المعرفي، بل وفي قيمته. فثمة من يذهب إلى أنّ الفلسفة السياسية قد ماتت أو في طور الاحتضار، مهما بلغت مكانتها في الماضي، وأنّ القرنين التاسع عشر والعشرين لم يُنتجا عملاً بارزاً قادراً على تحويل المفارقات الفكرية إلى بديهيات جديدة، وهو ما يُتخذ دليلاً على أفولها.

غير أنّ هذا الادعاء لم يمرّ دون جدل، بل فجر نقاشاً واسعاً حول ماهية النظرية السياسية، وموقعها من الفلسفة والعلوم الاجتماعية، ومبررات بقائها أو زوالها.¹³

أولاً: دعاة "موت النظرية السياسية" وحججهم

1. بيتر لاسلت Peter Laslett

يُعدّ بيتر لاسلت من أوائل من أعلنوا «وفاة الفلسفة السياسية»، وذلك في مقدمته لكتاب "الفلسفة والسياسة والمجتمع" (Philosophy, Politics and Society, 1969) وقد رأى أن موتها كان نتيجة تحولات فكرية عميقة أحدثها صعود الفلسفة الوضعية المنطقية، التي قلبت موازين التفكير الفلسفي التقليدي.

يشير لاسلت إلى أن اختفاء التقاليد الغربية في التأمل في العلاقات السياسية والاجتماعية بعمومية وتجريد، يعود إلى انشغال الفكر الحديث بفهم فظائع النازية والفاشية

ومآلات التدمير النووي العالمي، مما جعل الاهتمام ينصرف عن بناء تصوّرات معيارية حول النظام السياسي الأمثل.

كما أنّ بروز الفلسفة الوضعية المنطقية، التي ظهرت مع حلقة فيينا¹⁴ (ومن أبرز أعضائها موريتس شليك، ورودولف كارناب، وأوتو نويراث)، أسهم في ترسيخ النزعة التجريبية الصارمة وإقصاء القضايا المعيارية من مجال البحث العلمي.

فقد اعتبر الوضعيون المنطقيون أنّ المفاهيم التي لا يمكن التحقق منها تجريبيًا، مثل «الحرية» و«العدالة» و«الحق»، لا معنى لها فلسفيًا. وبذلك جرى استبعاد الفلسفة السياسية والأخلاقية من فضاء العلم الصارم.

وتأثر علم السياسة الناشئ بهذا التوجه، فتبنت «الثورة السلوكية» التي حوّلت دراسة السياسة إلى تحليل للسلوك القابل للقياس، وأعادت تعريف مفاهيم مثل «الديمقراطية» في ضوء معايير إحصائية وسلوكية، لا قيمية أو معيارية.¹⁵

2. ليوشتراوس Leo Strauss

أما ليوشتراوس فقد قدّم تحليلًا أعمق لأزمة الفلسفة السياسية، معتبرًا أنّ الخطر الحقيقي الذي يهددها ليس خارجيًا بل نابع من داخلها، ويتمثل في تيارين رئيسيين: الوضعية والتاريخية.

يرى شتراوس أنّ الوضعية - بتبنيها لمنهج العلوم الطبيعية حصريًا - قد أفرغت الفلسفة السياسية من محتواها، إذ جعلت منها بحثًا عقيمًا يصف الواقع دون أن يقترح ما ينبغي أن يكون.¹⁶

في المقابل، فإنّ التاريخية، سواء في صورتها الهيغلية التأملية أو النيتشوية الوجودية، أسهمت بدورها في نزع الطابع الكوني عن الفلسفة السياسية. فوفقًا لهيغل، مهمة الفلسفة السياسية هي تأمل الحركة التاريخية لا استشراف نموذج الدولة المثلى، أما نيتشه وهایدغر فقد ذهبوا أبعد من ذلك، معتبرين أنّ الحقيقة ذاتها نتاج ظرف تاريخي، مما ألغى فكرة المبادئ الخالدة.¹⁷

ويضيف شتراوس أنّ هذه النزعات، مع ما رافقها من صعود الماركسية والمادية التاريخية والبراغماتية الأمريكية، قد قوّضت مجتمعةً الإيمان بدور الفلسفة السياسية كبُحث معياري يرشد الفعل الإنساني.

فالبراغماتية،¹⁸ رغم اختلافها عن الوضعية في منهجها، قدّست التجربة العملية على حساب النظر العقلي، وربطت الحقيقة بالمنفعة والنتائج. وتجلّى هذا في فلسفة جون ديوي

الذي جعل القيم السياسية والأخلاقية أدوات عملية لتحقيق التكيف الاجتماعي، لا غايات معيارية في ذاتها..

أما الماركسية، فقد وجهت ضربة أخرى للفلسفة السياسية من خلال إنكارها لوجود مبادئ ثابتة، وتأكيدا على الحتمية التاريخية للصراع الطبقي، معتبرة أن الفلسفة ليست سوى انعكاس أيديولوجي للبنية المادية. وهكذا تضافرت هذه العوامل جميعها في إضعاف الإيمان بدور النظرية السياسية، وفتحت الباب أمام القول بموتها.

ثانياً: دعاة "بقاء وانبعاث النظرية السياسية" وحججهم

1. أيزيا برلين Isaiah Berlin

جاءت مقالة أيزيا برلين الشهيرة "هل ما تزال النظرية السياسية موجودة؟" (1962) ردّاً مباشراً على دعوى لاسلت. وبرغم صياغتها في هيئة تساؤل، فإنها كانت دفاعاً صريحاً عن حيوية الفلسفة السياسية واستمرار ضرورتها.

يؤكد برلين أن النظرية السياسية لا تزدهر إلا في المجتمعات التعددية التي تتصادم فيها القيم والمصالح، إذ يُعاد فيها طرح الأسئلة الكبرى حول العدل والحرية والمساواة. وبالتالي، فإن غياب الإجماع القيمي لا يعني نهاية النظرية السياسية، بل هو مصدر تجددتها. وانتقد برلين حصر الوضعيين للمعرفة ذات المعنى في البحث التجريبي والمنطقي، مؤكداً أن هناك أسئلة معيارية لا يمكن الإجابة عنها بتلك المناهج، مثل سؤال «ما العدالة؟». فاستمرار هذه التساؤلات في الوجدان الإنساني دليل على حيوية الفلسفة السياسية.

كما يرى برلين أن التعددية القيمية واقع لا يمكن تجاوزه، وأنّ الفلسفة السياسية مدعوة دائماً إلى تحليل هذه القيم وتقويمها، لا إلى استبدالها بحقيقة علمية واحدة. ويخلص برلين إلى أنّ غياب «النظريات الكبرى» في القرن العشرين لا يعني نهاية النظرية السياسية، بل ربما هو تمهيد لولادة نظريات جديدة، كما تحقق فعلاً بظهور كتاب جون راولز نظرية في العدالة (1971) الذي أعاد الاعتبار للتفكير المعياري، وفتح أفقاً فلسفياً واسعاً أمام البحث في المبادئ الأخلاقية والسياسية التأسيسية.¹⁹

ثالثاً: نقد دعاة "موت النظرية السياسية"

واجهت أطروحات الوضعيين والتاريخيين والبراغماتيين نقداً واسعاً من داخل الفكر الفلسفي ذاته. فقد رأى شتراوس أن الفصل بين "الوقائع" و"القيم" خطأ منهجي، لأنّ الفهم السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يُختزل في الملاحظة التجريبية وحدها، بل يتطلب أحكاماً

معيارية تتصل بالخير والعدل. كما أكد أنّ الحرمان من هذه الأحكام يؤدي إلى فقدان المعنى الإنساني للسياسة، ويجعلها مجرد تقنية لإدارة السلطة. كذلك رفض الفلاسفة النقاد أن يُقاس التفكير السياسي بمقاييس العلوم الطبيعية، لأنّ الظواهر السياسية إنسانية وذاتية، تتداخل فيها الإرادة والقيم والحرية، مما يجعلها مغايرة جوهرياً للوقائع المادية القابلة للتكرار والقياس. كما أنّ الدعوات التي بشرت بـ«نهاية الإيديولوجيا» و«انتصار الديمقراطية الليبرالية» لم تصمد أمام الواقع التاريخي، إذ ما تزال الصراعات الاجتماعية والسياسية قائمة، وما زالت الحاجة إلى التفكير الفلسفي في العدل والسلطة والشرعية ماثلة. وفي ضوء هذه الاعتبارات، تبدو الفلسفة السياسية - كما يقول شتراوس - ضرورة إنسانية قبل أن تكون تخصصاً معرفياً، إذ لا يمكن للمجتمعات أن تحيا دون غايات أو مقاصد توجهها، ولا يمكن للحياة السياسية أن تستمر دون سؤال أخلاقي يوجهها. إنّ الجدل حول «موت النظرية السياسية» لم يكن إعلاناً لنهايتها بقدر ما كان إعادة تعريف لوظيفتها وحدودها. فبدلاً من النظر إليها كبحت طوباوي في الدولة المثالية، أُعيد توجيهها نحو تحليل الواقع السياسي في ضوء المبادئ الأخلاقية الممكنة، ومساءلة الأسس المعيارية للشرعية والعدالة في عالم تعددي. ومن ثمّ، فإنّ ما يُسمّى بـ«موت النظرية السياسية» لم يكن سوى لحظة تحول، أفرزت أنماطاً جديدة من التفكير السياسي تجمع بين الواقعية والنزعة النقدية.²⁰

المحور الثالث: انبعاث النظرية السياسية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين
يُعدّ عقدا الستينيات والسبعينيات نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ الفكر السياسي الغربي، حيث شهد هذا العصر انبعاث النظرية السياسية بعد فترة طويلة من الجمود والتراجع الذي ساد خلال النصف الأول من القرن العشرين. ويُعدّ مصطلح الانبعاث (Revival or Rebirth) توصيفاً دقيقاً لهذه المرحلة، لأنّ النظرية السياسية لم تُخلق من جديد، بل استعادت حيويتها بعد أن كانت في حالة حصار فرضتها النزعة الوضعية والسلوكية التي سيطرت على علم السياسة والفلسفة في العقود السابقة. لقد كان هذا الانبعاث نتيجة تفاعلٍ جدليّ بين تحولات فكرية ومنهجية واجتماعية عميقة، جعلت من العودة إلى الأسئلة المعيارية الكبرى - كالعدل والحرية والشرعية - أمراً لا مفر منه. ويمكن تحديد أبرز العوامل التي مهّدت لهذا التحول فيما يأتي:²¹

أولاً: السخط المتنامي على الفلسفة السلوكية

كانت الفلسفة السلوكية (Behavioralism) منذ الأربعينيات والخمسينيات بمثابة الاتجاه المهيمن على علم السياسة، إذ سعت إلى تحويله إلى علم تجريبي خالص، على غرار العلوم الطبيعية. وركزت على السلوك القابل للملاحظة، رافضة كل ما يتصل بالمبادئ الأخلاقية أو القيم المعيارية، بدعوى أنها غير قابلة للقياس العلمي.

غير أنّ هذا التوجّه بدأ يثير سخطاً متزايداً في الأوساط الأكاديمية مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، لعدة أسباب:

1. لأنه اختزل السياسة في الظواهر السطحية للسلوك، وأغفل الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالشرعية والعدالة والسلطة.

2. ولأنه حوّل دراسة السياسة إلى تقنية إحصائية خالية من الرؤية الفلسفية، ما أفقدها بعدها بقيي والإنساني.

3. كما أن نتائجه لم تفِ بوعوده، إذ لم يقدم السلوكيون تفسيراً عميقاً أو حلولاً عملية للمشكلات السياسية والاجتماعية الكبرى، مثل الفقر، والتمييز، والعنف، والحروب.

وقد عبّر العديد من المفكرين – مثل ديفيد إيستون David Easton في كتابه The Political System (1953) – عن قلقهم من ضياع البعد المعيارى في علم السياسة. ورغم أن إيستون نفسه كان من أوائل الداعين إلى المقاربة السلوكية، فإنه في ما بعد دعا إلى ما أسماه «ما بعد السلوكية» (Post-behavioralism)، مؤكداً أنّ علم السياسة لا يمكن أن ينفصل عن الأهداف القيمية والمجتمعية.

ثانياً: أزمة الإيمان بالعلم الموضوعي وتأثير فلسفة توماس كوهن

أحد العوامل الفكرية العميقة التي أسهمت في انبعاث النظرية السياسية هو التحول في فلسفة العلم ذاته، والذي جاء نتيجة لنقد توماس كوهن Thomas Kuhn في كتابه الشهير بنية الثورات العلمية (The Structure of Scientific Revolutions, 1962).

أطاح كوهن بالفكرة السائدة عن العلم كعملية تراكمية محايدة للوصول إلى الحقيقة، مؤكداً أن المعرفة العلمية مشروطة بالأطر المفهومية أو «الباراداييمات» (Paradigms) التي يتبناها العلماء. فكل «باراداييم» يحدد ما يُعتبر مسألة علمية وما يُعدّ دليلاً أو تفسيراً مشروغاً، ولا يمكن مقارنته موضوعياً بغيره من النماذج إلا من داخل حدوده الثقافية والمنهجية.

وقد كانت لهذه الرؤية آثار عميقة على النظرية السياسية، إذ قوّضت الاعتقاد بأنّ المنهج التجريبي وحده قادر على كشف الحقيقة الموضوعية في العلوم الاجتماعية. وأصبح واضحاً أن كل تحليل سياسي يستند إلى قيم وأطر نظرية مسبقة، مما أعاد الاعتبار للسؤال المعياري والأخلاقي الذي حاولت السلوكية استبعاده.²²

ثالثاً: التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى في عقد الستينيات

شهدت الستينيات والسبعينيات تغيرات اجتماعية وثقافية هائلة أعادت إلى السطح الأسئلة القيمية والإيديولوجية، التي حاول الفكر السياسي السلوكي تجاهلها. ومن أبرز هذه التحولات:

1. ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، والحركات النسوية، والاحتجاجات الطلابية، وحركات السلام، والمطالبة بالعدالة البيئية. هذه الحركات كشفت محدودية التحليل السلوكي العاجز عن التعامل مع القيم والمطالب الأخلاقية التي كانت تقود هذه النضالات
2. نهاية سياسة الإجماع السياسي التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، وعودة الانقسامات الأيديولوجية الحادة بين الليبرالية والاشتراكية والمحافظة، وهو ما أعاد النقاش حول الأسس الأخلاقية للسلطة والتوزيع العادل للثروة والحقوق.
3. أزمة في شرعية المؤسسات السياسية في الديمقراطيات الغربية، خصوصاً بعد حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت في الولايات المتحدة، مما زاد الحاجة إلى مراجعة القواعد المعيارية التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية.

رابعاً: بروز النظريات المعيارية الجديدة - راولز ونوزيك نموذجاً

شكّل صدور كتاب جون راولز نظرية في العدالة لحظةً مفصلية في إعادة تأسيس النظرية السياسية المعيارية. فقد قدّم راولز تصوّراً جديداً للعدالة بوصفها «إنصافاً» (Justice as Fairness)، مبنياً على فكرة العقد الاجتماعي، مميّزاً بين «الخير» و«الحق»، ومؤكداً على أولوية العدالة كقيمة تنظيمية للمجتمع الديمقراطي.

لقد أعاد راولز إلى الفلسفة السياسية مشروعها المعياري بعد غياب طويل، مؤكداً أن مهمة النظرية السياسية ليست فقط وصف الواقع، بل اقتراح مبادئ عادلة للتنظيم الاجتماعي. واستند في حججه إلى فكرة الوضع الأصلي (Original Position) وحجاب الجهل (Veil of Ignorance)، حيث يُفترض أن يختار الأفراد مبادئ العدالة دون معرفة مواقعهم الاجتماعية، بما يضمن المساواة والإنصاف.

وفي مقابل راولز، قدّم روبرت نوزيك في كتابه 1974، نقدًا لليبرالية التوزيعية لراولز من منظور ليبرتاري، مؤكدًا أن العدالة تقوم على احترام حقوق الملكية الفردية والحرية، وأن الدولة العادلة هي الدولة المحدودة التي لا تتدخل إلا لحماية الحقوق.

مثل الحوار بين راولز ونوزيك أول نقاش فلسفي سياسي منهجي في العصر الحديث، أعاد للفلسفة السياسية مكانتها الأكاديمية، وفتح الباب أمام اتجاهات فكرية متعددة مثل الليبرالية السياسية، والماركسية التحليلية، والنظريات النسوية في العدالة.²³

خامسًا: أثر هذا الانبعاث في إعادة تعريف النظرية السياسية

أدى هذا الانبعاث إلى تحوّل نوعي في هوية النظرية السياسية نفسها: فلم تعد مجرد امتداد للفلسفة الأخلاقية كما في التقليد الكلاسيكي، ولا فرعًا تجريبيًا تابعًا لعلم السياسة كما أرادها السلوكيون، بل أصبحت فضاءً تفاعليًا بين المعياري والواقعي، يجمع بين التحليل المفاهيمي والنظر النقدي في القيم، مع وعي عميق بالتحوّلات الاجتماعية والتاريخية.

ومن هنا يمكن القول إنّ النظرية السياسية في الستينيات والسبعينيات لم تُبعث بوصفها تكرارًا للماضي، بل كخطاب جديد يسعى إلى تأسيس مبادئ العدالة والشرعية في عالم تعددي، وإلى ربط الفلسفة السياسية مجددًا بغاياتها الإنسانية والأخلاقية.

إنّ انبعاث النظرية السياسية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين لم يكن مجرد حدث أكاديمي، بل تحول إبستمولوجي وأخلاقي عميق أعاد إلى الفكر السياسي وعيه المعياري بعد عقود من التشييء والتجريب.

لقد شكّل هذا الانبعاث جسرًا بين الواقعية السياسية والالتزام الأخلاقي، وأعاد للفلسفة السياسية دورها في توجيه الحياة العامة، لا بوصفها علمًا يصف ما هو كائن، بل باعتبارها تفكيرًا نقديًا فيما يجب أن يكون.

المحور الرابع: النظرية السياسية الجديدة في مقابل النظرية السياسية التقليدية

يُعدّ الفيلسوف ليو شتراوس أحد أبرز من ميّز بوضوح بين الفلسفة السياسية الكلاسيكية التي ازدهرت في العصور الوسطى، والفلسفة السياسية الحديثة. إذ يرى شتراوس أنّ هناك خطأ فاصلاً بين هذين التقليدين، وأن الفلسفة السياسية الحديثة مرّت بثلاث موجات رئيسية. تبدأ الموجة الأولى مع نيكولو مكيافيلي (Niccolò Machiavelli) الذي يعتبره شتراوس المؤسس الحقيقي للحدثا السياسية، وتمتد هذه الموجة حتى القرن الثامن عشر، حيث واجهت أزمته الأولى مع الانتقادات التي وجهها جان جاك روسو (Jean-Jacques

(Rousseau) إلى نظريات كلٍّ من توماس هوبز (Thomas Hobbes) وجون لوك (John Locke). أما الموجة الثانية، فقد بلغت ذروتها في فكر إيمانويل كانط (Immanuel Kant) وجورج هيغل (Georg Wilhelm Friedrich Hegel)، قبل أن تتعرض بدورها إلى أزمة عميقة بفعل النقد الذي قدّمه فريدريك نيتشه (Friedrich Nietzsche) للمثالية الألمانية. ومع نيتشه تبدأ الموجة الثالثة التي ما تزال مستمرة إلى يومنا هذا.

يذهب شتراوس إلى أنّ الفلاسفة المحدثين ساروا على نهج سقراط في اعتبار الفلسفة السياسية سعيًا لمعرفة الأمور السياسية والنظام الأمثل للحكم، غير أنّهم اختلفوا عنه جذريًا في مضمون الفلسفة السياسية ومنهجها.²⁴

فبينما احتفظ المحدثون بالتفرقة السقراطية بين "الاعتقاد" و"المعرفة"، فإنهم لم يعودوا يرون في المعرفة غاية في ذاتها أو تأملًا مجردًا في الحقيقة، بل أداة عملية لتحقيق أهداف علمية وسيطرة الإنسان على الطبيعة. ومن ثم، امتزج النظر بالعمل في الفكر الحديث، وأصبحت الفلسفة السياسية جزءًا من مشروع السيطرة التقنية على العالم.

ورغم استمرار اهتمام الفلاسفة المحدثين بدراسة الظواهر السياسية، فإنّ نظرتهم إلى الطبيعة لم تعد تقوم على فروق نوعية، بل على وحدة مادية تُخضع الظواهر السياسية والإنسانية لمنطق التفسير نفسه. وقد أدى هذا الموقف إلى زعزعة الأساس الذي بنى عليه سقراط نقده للسابقين، إذ لم تعد السياسة تُعد مجالًا متميزًا في الكون، بل خضعت هي الأخرى للنزعة الطبيعية والعلمية.

كما بقي المحدثون منشغلين بمسألة النظام السياسي الأمثل، غير أنّهم رفضوا التصورات الكلاسيكية للنظام الفاضل، معتبرينها غير واقعية. في مقدمة هؤلاء، يأتي مكيافيلي الذي رأى أنّ التصورات الكلاسيكية مجرد يوتوبيا تقوم على ما "ينبغي أن يكون" لا ما "هو كائن"، وهو بذلك نقل محور الفلسفة السياسية من الفضيلة إلى "الواقعية".

ومن منظور آخر، تشير الدراسات الحديثة إلى أنّ النظرية السياسية التي بعثت من جديد تختلف في جوانب عدة عن نظيرتها التقليدية. فبينما كانت الفلسفة السياسية الكلاسيكية تُعنى بمشكلات متكررة مثل طبيعة العدل، وأسس الالتزام السياسي، والتوازن بين الحرية والمساواة، ركّزت النظرية السياسية الحديثة على دور التاريخ والثقافة في تشكيل الفهم السياسي.

لقد أصبحت النظرية السياسية الحديثة أكثر انتشارًا وتجزؤًا، حيث طغت عليها النزعة الليبرالية التي غدت، إلى حد بعيد، مرادفًا للنظرية السياسية الغربية ذاتها. في المقابل، شكّلت

الماركسية (Marxism) والمحافظة التقليدية (Traditional Conservatism) التيارين الرئيسيين المنافسين للبرالية، غير أنّ هذه الأخيرة تمكّنت من ترسيخ موقعها باعتبارها الأيديولوجيا العليا التي تسعى إلى وضع قواعد إجرائية للنقاش السياسي والأخلاقي.

وكما يوضح جون راولز في نظريته عن العدالة، فإنّ الليبرالية تعطي الأولوية لـ "الحق" أي المبادئ الإجرائية، على "الخير" أي التصورات المعيارية للحياة الجيدة. وقد تجسّد هذا المنحى في الجدل الليبرالي الداخلي بين راولز وروبرت نوزيك حول العدالة والملكية.

غير أنّ ستينيات القرن العشرين شهدت بروز تيارات نقدية قوية شككت في كفاية الليبرالية لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية الجديدة. من بين هذه الاتجاهات النسوية الراديكالية (Radical Feminism) التي انتقدت تجاهل الليبرالية للاختلافات الجندرية، والجماعانية (Communitarianism) التي رأت في الفردانية الليبرالية عاملاً لتفكك المجتمع، والتعددية الثقافية (Multiculturalism) التي وصفت الليبرالية بأنها شكل من أشكال الإمبريالية الثقافية الغربية.²⁵

في مواجهة هذه التحديات، تراجعت الليبرالية عن طموحها في البحث عن قيم كونية وشاملة، وبدأت النظرية السياسية تنفتح على التعددية والاختلاف. وقد تزامن ذلك مع بروز التيارات المناهضة للتأسيسية²⁶ (Anti-foundationalism) التي رفضت الفكرة التنويرية القائلة بإمكان تأسيس المعرفة السياسية على العقل المحض.

من هذا المنظور الجديد، لم تعد النظرية السياسية مشروعاً تراكمياً للمعرفة الموضوعية، بل غدت حواراً مستمراً بين رؤى ووجهات نظر متعددة يتشاركها الفاعلون في المجال العمومي. وبذلك تحوّلت من علم للسلطة إلى خطاب حول المعنى والمشروعية، في انسجام مع ما يسميه هابرماس (Jürgen Habermas) بـ العقلانية التواصلية (Communicative Rationality).²⁷

يمكن القول إن هذا التحول من التأسيس العقلي إلى التواصل الحوارية يمثل نقطة عبور نحو النظرية السياسية ما بعد الكلاسيكية، التي تنفتح على التعدد، وتؤسس لمفاهيم الديمقراطية التشاورية والاعتراف المتبادل.²⁸

المحور الخامس: تطبيق النظرية السياسية على قضايا معاصرة

تعتبر النظرية السياسية المعاصرة أداة مركزية لفهم القضايا المعقدة التي تواجه المجتمعات الحديثة، بما في ذلك البيئة، التنمية الاقتصادية، الأمن، وحقوق الأقليات. فهي

توفر إطاراً تحليلياً يمكن من خلاله تقييم السياسات والقرارات العامة وفق معايير العدالة، الحرية، والمساواة. كما تسمح هذه النظرية بفهم التوترات بين الحقوق الفردية والمصالح الجماعية، بالإضافة إلى العلاقات الدولية والتزامات الدول تجاه بعضها البعض. فكيف تساعدنا النظرية السياسية على فهم المسائل السياسية في عصرنا وحلها؟

1. حماية البيئة الطبيعية للأجيال المستقبلية

يُعدّ موضوع العدالة المناخية بين الأجيال مسألة أخلاقية وسياسية حيوية، حيث تربط النظرية السياسية المعاصرة بين مفهوم العدالة بين الأجيال وحقوق الأطفال والشباب والأجيال المستقبلية في بيئة مستدامة وآمنة. تؤكد النظرية السياسية الحديثة أن المسؤوليات تجاه الأجيال القادمة ليست مجرد واجبات أخلاقية، بل تتطلب سياسات عملية تشمل توزيع الأعباء والفوائد المناخية، وضمان المشاركة الشاملة في صنع القرار، وحماية الفئات الضعيفة، وهو ما يعكس أبعاد العدالة التوزيعية، والإجرائية، والاعترافية. تتضمن الاستراتيجيات العملية لتعزيز العدالة المناخية بين الأجيال:

1. جمعيات المناخ : تشرك جميع الأعمار في صنع القرار وتسهّل الحوار بين الأجيال حول المفاضلات المناخية.

2. ميزانيات الكربون وضرائب الثروة: تضمن توزيعاً عادلاً للانبعاثات وتقليل المخاطر على الأجيال القادمة، مع مراعاة المسؤوليات التاريخية والقدرات الاقتصادية للدول.

3. التقاضي المناخي (مبدأ واجب الرعاية): يتيح مساءلة الحكومات والشركات عن أضرار المناخ، خاصة على الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن والمهاجرين، ويعزز حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

في السياق السياسي، يعكس هذا النهج توسع النظرية السياسية المعاصرة لتشمل الأخلاق البيئية والعدالة بين الأجيال، مؤكداً أن الحكومات والمؤسسات الدولية يجب أن توازن بين مصالح الحاضر والمستقبل، وأن العدالة المناخية ليست قضية بيئية فقط، بل أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية على نطاق عالمي²⁹.

تتطلب قضية حماية البيئة من أجل المستقبل أكثر من أي قضية أخرى البحث في مدى العدالة وحدودها. فمن منظور السياسة المعيارية، لا تُعد مشكلة تحقيق العمل المشترك لحماية البيئة مشكلة استراتيجية فقط، بل هي قضية عدالة. فهناك حاجة للموازنة بين حفظ الموارد لضمان منفعة سكان العالم المستقبليين والحاجات الحالية لسكان الفقراء. وبما أن الموارد نادرة، فإذا كانت العدالة تقتضي توفير الشروط الأساسية للحياة اللائقة

للأجيال المستقبلية، يصبح من الضروري ربط ذلك بجهود توفير الشروط الأساسية للحياة اللائقة لمن يعيشون في العالم حاليًا. ويمكن فهم ذلك من منظور تلبية الحاجات الأساسية أو توفير المساواة، مهما كان تعريفها.

وقد أُقرّ بالعلاقة بين الحاجات المستقبلية والفقير الحالي لأول مرة في تقرير برونتلاند (1982)، وأخيرًا في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (2007-2008) بعنوان "مكافحة التغير المناخي: التضامن الإنساني في عالم منقسم". ونتيجة للتغير المناخي، توسعت حدود العدالة لتشمل ليس فقط جميع الناس في الوقت الحاضر، بل أيضًا حماية الأشخاص والمجتمعات وظروف الحياة السياسية في المستقبل.

إنّ "قضية حماية البيئة من أجل المستقبل" تتطلب منا، أكثر من أية قضية أخرى، بحث مدى العدالة وحدودها. فمن منظور السياسة المعيارية، ليست مشكلة تحقيق العمل المشترك لحماية البيئة مشكلةً خاصةً بالاستراتيجية، بل هي مشكلة عدالة.

ولا بدّ من الموازنة بين الحاجة إلى حفظ الموارد لمنفعة سكان العالم في المستقبل، وبين الحاجات الحالية للسكان الفقراء. فالموارد نادرة، وإذا كنّا سنقول إنّ العدالة تقتضي منا توفير الشروط الأساسية للحياة اللائقة من أجل الأجيال المستقبلية، فإنّه من اللازم، في الأساس، ربط ذلك بجهود توفير الشروط الأساسية للحياة اللائقة لمن هم موجودون في العالم الآن.

ويمكن أن نفهم هذا من ناحية تلبية الحاجات الأساسية أو تحقيق المساواة، مهما كان تعريف ذلك. وقد تمّ الاعتراف بالعلاقة بين الحاجات المستقبلية والفقير الحالي لأول مرة في "تقرير برونتلاند عام 1987³⁰، ثم لاحقًا في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007-2008، بعنوان «مكافحة التغير المناخي: التضامن الإنساني في عالم منقسم».

ونتيجةً للتغير المناخي، توسّعت حدود العدالة لتشمل جميع الناس، وكذلك حماية الأشخاص والمجتمعات وظروف الحياة السياسية في المستقبل³¹

2. حقوق الأقليات الثقافية

تركّز التعددية الثقافية على الاعتراف بحقوق الأقليات الثقافية وحماية هوياتها، لضمان المساواة والتعايش السلمي في المجتمعات المتنوعة. وترتبط التعددية الثقافية بسياسات "الهوية والاختلاف والاعتراف"، إذ تهدف إلى إعادة تقييم الهويات المهمّشة وتغيير أنماط التمثيل والتواصل السائدة التي تُقصي هذه الفئة.

تسعى هذه الفكرة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

1. الاعتراف بالهوية الثقافية للأقليات.
 2. ضمان المساواة بين الجماعات المختلفة وليس الأفراد فقط.
 3. التحرر من الهيمنة الثقافية للجماعات المهيمنة تاريخياً.
 4. معالجة الظلم التاريخي الواقع على الأقليات والمهمشين.
- وتُترجم هذه الأهداف إلى آلياتٍ عمليةٍ تشمل منح حقوق جماعية أو متميزة، مثل الإعفاءات الدينية والتسهيلات اللغوية، ودعم الشعوب الأصلية والأقليات في حقوق تقرير المصير. كما ترتبط التعددية الثقافية بالسياسات الاجتماعية والسياسية التي تهدف إلى إدماج الفئات المهمشة ضمن المجتمع بطريقة عادلة ومنصفة.
- ومع ذلك، يواجه هذا المفهوم نقداً واسعاً، يتمثل في أنّ التركيز المفرط على الثقافة قد يُغفل قضايا العدالة الاقتصادية أو الاعتبارات العالمية. كما يُشير بعض النقاد إلى أنّ التسامح وحده لا يكفي، بل يجب تحقيق الاعتراف الإيجابي والمساواة الفعلية. وتضيف الانتقادات النسوية وما بعد الاستعمار أنّ التعددية الثقافية لا تُعالج بالكامل علاقات الهيمنة والقوى السياسية التي تُعيد إنتاج التهميش.³²
- بشكلٍ عام، تهدف التعددية الثقافية إلى حماية حقوق الأقليات وهوياتها الثقافية، وتمكينها من المشاركة العادلة في المجتمع، مع السعي إلى معالجة الظلم التاريخي والتمييز البنيوي الذي تعرّضت له.

ويركّز النقاش حول الاعتراف بثقافات الأقليات على معايير أساسية تشمل الاستقلال والحرية، والمساواة، والمنفعة العامة، غير أنّ الطرق التي تُترجم بها هذه المبادئ تؤدي إلى نتائج مختلفة بحسب السياق الثقافي والسياسي لكل مجتمع.

إن عضوية الفرد في جماعته الثقافية تؤثر على هويته، ويجب أن تُتيح له الحرية القيام بالخيارات التي يختارها. ومن هذا المنطلق، يجب دعم ثقافات الأقليات لتوفير خيارات حقيقية لأفرادها. بينما يرى الليبرтариون أنّ الأفراد أكثر أهمية من جماعاتهم الثقافية، ويجب منحهم حرية الانفصال عن الجماعة أو التغيير من داخلها.

في موضوع المساواة، يؤكد مؤيدو الحقوق الثقافية أن المعاملة المتساوية لا تعني جعل الجميع متشابهين، وأن الدولة غالباً ما تدعم الثقافة السائدة، ما يجعل الاعتراف بالأقليات وسيلة لتحقيق تكافؤ حقيقي في الوصول للموارد الثقافية والفرص، بينما يحاجج المعارضون

بأن الاعتراف بممارسات ثقافية محددة قد يخلق نوعاً من التفاوت بين المواطنين، ويجب معاملة الجميع بالطريقة نفسها لضمان المساواة.

أما المصلحة العامة، فيرى المؤيدون أن الاعتراف بالاختلافات الثقافية يعزز التماسك الاجتماعي، إذ يتيح لأفراد الأقليات التعبير عن هوياتهم والمشاركة بفاعلية في المبادئ والمؤسسات العامة. في المقابل، يحذر الجمهوريون والمجتمعيون من أن تعزيز التعبير العام عن الاختلاف الثقافي قد يشجع على الانفصال والشعور بالتمييز، بما يضعف المواطنة المشتركة.³³

تظهر التعددية الثقافية كطريقة عملية لتطبيق النظرية السياسية المعاصرة، حيث تركز على الاعتراف بحقوق الأقليات وحماية هوياتها لضمان المساواة والحرية والتماسك الاجتماعي. تدعم هذه الفكرة حق الأفراد في ممارسة خياراتهم ضمن جماعاتهم الثقافية، وتحقق تكافؤ الفرص والوصول للموارد الثقافية، مع تعزيز المشاركة المدنية والمنفعة العامة، مما يوضح كيف يمكن للسياسات المعاصرة موازنة حقوق الأفراد، مصالح الجماعات، والاعتبارات الاجتماعية.

3. التدخل العسكري الإنساني من منظور النظرية الليبرالية

أصبح التدخل العسكري في الدول الأخرى لأسباب إنسانية قضية مركزية في السياسة الدولية المعاصرة، إذ يثير تساؤلات حول حدود السيادة الوطنية وحقوق الإنسان. وفق النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، يُبرر التدخل أخلاقياً عندما تُنتهك الحقوق الأساسية للأفراد، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق يشير فيرناندو تيسون Fernando R, Teson إلى أن الحق في التدخل الإنساني ينبع من التزام الدول بحماية حقوق الإنسان، وعندما تُنتهك هذه الحقوق بشكل جسيم يصبح التدخل مبرراً.

تقوم هذه الأطروحة على افتراض معياري في الفلسفة السياسية الليبرالية: الغرض الرئيسي للدول والحكومات هو حماية وضمان حقوق الإنسان، التي يتمتع بها الأفراد بحكم شخصيتهم. الحكومات التي تنتهك هذه الحقوق بشكل جسيم تفقد الشرعية، وبالتالي لا ينبغي حمايتها بمبدأ السيادة الوطنية. السيادة، من هذا المنظور، قيمة عملية تخدم أهدافاً إنسانية، وليست مطلقة؛ فالاستبداد والفوضى تقوضها أخلاقياً.

تستند الحجة الأخلاقية أيضاً إلى افتراضات معيارية: الأفراد لديهم حقوق، ويجب على الآخرين احترام هذه الحقوق، وتعزيزها، وعند الإمكان، إنقاذ الضحايا من الانتهاكات. هذا

الالتزام يبرر التدخل الإنساني حين تكون الظروف مناسبة، مع مراعاة التكلفة والجدوى، إذ أن حقوق الإنسان مستقلة عن الثقافة أو الحدود الوطنية.³⁴ من الناحية العملية، يتطلب تقييم كل حالة على حدة، حيث يمكن أن تبرر الانتهاكات التدخل في بعض الحالات وتمنع ذلك في حالات أخرى. المعايير المتفق عليها تشمل: خطورة المعاناة، دوافع المتدخلين، التكاليف المرجحة، وتوقعات النجاح، وهي مبادئ مشابهة لمبادئ "الحرب العادلة".

هناك أيضاً تمييز بين التدخل كاستثناء لحماية السيادة والدوافع الكوزموبوليتانية التي تجعل العدالة والأخلاق، وليس الدولة، هي القيمة الأساسية. حتى أصحاب قيمة السيادة يعيدون تقييم غرضها، حيث أن الدول ليست ذات قيمة جوهرية، بل تستمد قيمتها من رفاه مواطنيها. هذه المناقشات تتوافق تاريخياً مع تأسيس الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ومواجهة جرائم مثل الإبادة الجماعية.

تتفق معظم الحجج النظرية على أن التدخل مبرر عندما تشجع الحكومة المحلية الانتهاكات الشديدة أو لا تمنعها. عملياً، كل قرار بالتدخل يتأثر بالسياق العالمي والمحلي، وتصبح المخاطرة بحياة الجنود أكثر صعوبة للدول التي عانت من صدمات تاريخية. وفي هذا الإطار، يشير والزر إلى أن الاعتبارات الأخلاقية لا تقل أهمية عن السياسية، إذ يتطلب التدخل التضحية بحياة البعض لإنقاذ الآخرين.³⁵

الخاتمة:

بالنظر إلى ما تقدم، يتضح أن النظرية السياسية، رغم التحديات التي تواجهها والدعوات التي تعلن "موتها"، لا تزال تحتفظ بمكانتها كمجال حيوي يسهم في تعميق الفهم النقدي والمعياري للواقع السياسي. فمن خلال أدواتها المختلفة، تواصل النظرية السياسية المعاصرة لعب دور محوري في مساءلة الممارسات السلطوية، والدفاع عن مبادئ العدالة والحقوق، ما يدلّ على أنها لم تفقد قدرتها على التكيف مع تحولات السياق السياسي والفكري.

وعلى هذا الأساس، فإن الحديث عن وجود نظرية سياسية معاصرة ليس فقط ممكناً، بل ضرورياً، شريطة إدراك الفروقات المنهجية والوظيفية التي تميزها عن النظرية التقليدية. فبينما ركزت النظرية الكلاسيكية على المبادئ العامة والتصورات الفلسفية المجردة، تسعى

النظرية المعاصرة إلى ربط تلك المبادئ بالسياقات الاجتماعية والسياسية الراهنة، مما يمنحها أفقاً جديداً وقدرة متجددة على التأثير في النقاشات العامة وصنع السياسات.

إن الإشكالية المطروحة حول واقع النظرية السياسية ومستقبلها تدفعنا في النهاية إلى تجاوز التساؤل عما إذا كانت "ميتة" أم لا، نحو مساءلة أكثر عمقاً حول كيفية إعادة تفعيلها، وتطوير أدواتها، كي تظل قادرة على أداء دورها النقدي والمعياري في عالم يتسم بالتعقيد والتغير المستمر.

الهوامش:

¹ تشمل الفلسفة القارية تقاليد فلسفية أوروبية متنوعة، بما في ذلك المثالية الألمانية، والظاهراتية، والوجودية، والبنوية، وما بعد البنوية، والنظرية النقدية، والتي تُقارن عمومًا بالفلسفة التحليلية الأنجلو-أمريكية. نشأت في أوروبا القارية، وخاصةً ألمانيا وفرنسا، وغالبًا ما تُركز على الذاتية الإنسانية، والسياق التاريخي، والعلاقة بين التجربة الفردية والعالم. من أبرز روادها إيمانويل كانط، وإدموند هوسرل، ومارتن هايدغر، وجان بول سارتر، وسيمون دي بوفوار.

² الفلسفة التحليلية هي حركة واسعة النطاق داخل الفلسفة الغربية الحديثة، وخاصة الفلسفة الناطقة باللغة الإنجليزية، تركز على: التحليل كطريقة فلسفية؛ وضوح النثر؛ الدقة في الحجج؛ والاستفادة من المنطق الرسمي والرياضيات، وبدرجة أقل العلوم الطبيعية.

³ جون س درايزك، بوني هونينغ، آن فيليبس، دليل اكسفورد للنظرية السياسية، ترجمة بشير محمد الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

⁴ الظاهراتية دراسة وحركة فلسفية ارتبطت بشكل كبير بأوائل القرن العشرين، وتسعى إلى البحث بموضوعية في طبيعة التجربة الذاتية الواعية. وتحاول وصف السمات العامة للوعي، مع تجنب الافتراضات حول العالم الخارجي، وتهدف إلى وصف الظواهر كما تظهر، واستكشاف معنى التجربة المعاشة وأهميتها.

⁵ تفاصيل أكثر حول الفلسفة السياسية انظر في:

ويل كيمليشكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة: منير الكشوش، ط1، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010. وايضا: جون راولز، محاضرات في تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة: يزن الحاج، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

⁶ يتضمن "التحليل المفاهيمي للأخلاق" دراسة وتوضيح المفاهيم الأساسية المستخدمة في الفكر الأخلاقي، مثل "الصواب" و"الخطأ" و"الواجب" و"العدالة". تساعد هذه الطريقة على تحديد الافتراضات الضمنية، وحل الخلافات المفاهيمية، وفهم طبيعة الخصائص والأحكام الأخلاقية، وغالبًا ما تستخدم التجارب الفكرية للكشف عن معنى هذه المفاهيم الأخلاقية ووظيفتها.

⁷ الماركسية التحليلية مدرسة أكاديمية في النظرية الماركسية، ظهرت في أواخر سبعينيات القرن العشرين، مدفوعة بشكل كبير بكتاب ج. أ. كوهين "نظرية كارل ماركس في التاريخ: دفاع" (1978). في هذا الكتاب، استعان كوهين بالفلسفة التحليلية الأنجلو-أمريكية، في محاولة لمواءمة النظرية الماركسية مع أسلوب ومعياري تحليليين، مما أدى إلى إبعاده للماركسية عن الفلسفة الأوروبية القارية. ترفض الماركسية التحليلية الكثير من التقليد الهيجلي والديالكتيكي المرتبط بفكر ماركس.

⁸ زواوي بغورة، ما الفلسفة السياسية، بحث في مفهومها وحدودها عند الفيلسوف تشارلز لارمور، تبين، المجلد 11، العدد 42، 2022، في:

https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue042/Documents/Tabayun42-2022_baghoura.pdf

⁹ Political liberalism : <https://www.sciencedirect.com/referencework/9780080430768/international-encyclopedia-of-the-social-and-behavioral-sciences>

¹⁰ libertarianism politics, <https://www.britannica.com/topic/libertarianism-politics/Historical-origins>

¹¹ يمكن تعريف الحالة الإنسانية بأنها السمات والأحداث الرئيسية في حياة الإنسان، بما في ذلك الولادة، والتعلم، والعاطفة، والطموح، والعقل، والأخلاق، والصراع، والموت. وهذا موضوع واسع النطاق، وقد خضع، ولا يزال، للتأمل والتحليل من وجهات نظر متعددة، بما في ذلك وجهات نظر الفن، وعلم الأحياء، والأدب، والفلسفة، وعلم النفس، والدين. كمصطلح أدبي، يُستخدم مصطلح "الحالة الإنسانية" عادةً في سياق مواضيع غامضة، مثل معنى الحياة أو الاهتمامات الأخلاقية

¹² انظر تفاصيل عن الواقعية الأخلاقية وبرنارد ويليام:

A.W.Moore- Realism and the Absolute Conception; Published online by Cambridge University Press: 02 December 2009
<https://www.cambridge.org/core/books/abs/bernard-williams/realism-and-the-absolute-conception/321D98E77BFE07B7239F77CCB0F8437F>

¹³ ايشعيا برلين، هل النظرية السياسية موجودة؟ ترجمة: حجاج ابو جبر، تبين، مجلد 11، عدد 42، خريف 2022. في: https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue042/Documents/Tabayun42-2022_hajaj.pdf

¹⁴ حلقة فيينا جماعة فلسفية نشأت في عشرينيات القرن العشرين بقيادة موريتس شليك، هدفت إلى تأسيس فلسفة علمية قائمة على المنطق والتجربة، ورفضت الميتافيزيقا بوصفها بلا معنى معرفي. شكلت الحلقة أساس الوضعية المنطقية، التي جعلت من الفلسفة أداة لتحليل اللغة العلمية وتوضيح المفاهيم، وأسهمت في تطوير فلسفة العلم الحديثة قبل أن تتفكك في أواخر الثلاثينيات. تفاصيل أكثر عد إلى:

عبد الحق قوفي، موقف حلقة فيينا من الدين: موريس شليك نموذجاً، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد 8، عدد 01، 2020. في: <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/338/9/1/154620>

¹⁵ اندرو هيوود، النظرية السياسية: مقدمة، ترجمة لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص 22.

¹⁶ انطوني دي كرسبني، كينيث مينوج، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 63.

¹⁷ بوهلال عبد الحليم، اعلان موت الفلسفة السياسية بين الوهم والحقيقة، <https://ddl.ae/book/5317081>

¹⁸ الدَّرَائِعَةُ أو فلسفة الذرائع أو البراغماتية أو البرجماتية أو العَمَلَانِيَّة أو المذهب العملي هو تقليد فلسفي بدأ في الولايات المتحدة حوالي عام 1870. غالبًا ما تُنسب أصولها إلى الفلاسفة تشارلز ساندروز بيرس وويليام جيمس وجون ديوي. ترى هذه الفلسفة أن معيار صدق الآراء والأفكار ما هو إلا في قيمة عواقبها العملية، وبأن المعرفة أداة لخدمة مطالب الحياة المختلفة، وأن الصدق في قضية ما هو في كونها مفيدة أو لا، وأن معنى أي اقتراح موجود في النتائج العملية لقبوله.

¹⁹ بوهلال عبد الحليم، مرجع سابق.

¹⁹ كولون فارلي، مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، نجيب المحجوب الحصادي، ط1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 2008، ص ص 18-19.

²⁰ المرجع السابق. ص 20

²¹ اندرو هيوود، مرجع سابق، ص ص 29-31.

²² المرجع السابق، ص ص 31-32

²³ لتفاصيل أكثر أنظر: كاثرين سميث، تطبيق النظرية السياسية: قضايا ونقاشات، ترجمة احمد محمود، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

²⁴ انطوني دي كرسبني، كينيث مينوج، مرجع سابق. ص ص 64-65.

²⁵ اندرو هيوود، مرجع سابق.

²⁶ مناهضة التأسيسية فلسفة ترفض فكرة أن المعرفة أو المعتقد يجب أن يستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية المؤكدة تمامًا. فبدلاً من البحث عن أساس متين في العقل أو التجربة المجردة، تُجادل هذه الفلسفة بأن المعتقدات والمعرفة والمعنى تُبنى اجتماعيًا

وثقافياً، وهي مرنة وتعتمد على السياق. ومن الشخصيات الرئيسية التي غالباً ما تُنسب إلى هذا المنظور مفكرون ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية، مثل جاك دريدا وريتشارد رورتي.

²⁷ العقلانية التواصلية نظرية ترى أن العقلانية البشرية تنبع من التواصل والحوار الناجحين، لا من العقل الفردي الأداتي. تُركز هذه النظرية على الوصول إلى تفاهم وتوافق متبادلين من خلال عمليات جدلية منفتحة وصادقة ومقنعة. يُعدّ هذا المفهوم، الذي طوره الفيلسوف يورغن هابرماس، أساساً للعمليات الديمقراطية وسير المؤسسات الاجتماعية على نحو سليم، إذ يُتيح التعلم والتنسيق الجماعي القائم على التوافق المشترك.

²⁸ اندرو هيوود، مرجع سابق، ص 31.

²⁹ Judith Bessant, Audrey Prost, Rob Watts, Intergenerational Climate Justice: Applying Theory to Policy in the Anthropocene; *Journal of Applied Youth Studies*, 2025, <https://doi.org/10.1007/s43151-025-00191-0>

³⁰ تقرير بروننتلاند هو تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 1987 والذي قدم مفهوم التنمية المستدامة، وعرفها بأنها "التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". تم تسمية التقرير باسم رئيسة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية آنذاك، غرو هارلم بروننتلاند، وقد لعب دوراً محورياً في ربط النمو الاقتصادي وحماية البيئة ودفع باتجاه سياسات عالمية للتنمية المستدامة.

³¹ كاثرين سميتش، مرجع سابق، ص 459-460.

³² Multiculturalism; <https://plato.stanford.edu/entries/multiculturalism/>

³³ كاثرين سميتش، مرجع سابق، ص 127-128.

³⁴ Tesón FR. The liberal case for humanitarian intervention. In: Holzgrefe JL, Keohane RO, eds. *Humanitarian Intervention: Ethical, Legal and Political Dilemmas*. Cambridge University Press; 2003:93-129.

³⁵ كاثرين سميتش، مرجع سابق، ص 423-424.